اي المطلق الذي هو قدر مشترك بين المشبه والمشبه به فيكون مجازا
مرسلا بمرتبة لعلاقة الاطلاق في القدر المشترك وهو رابع الوجوه
والجواب عن النظر بحمل الكلام على صنعة التجريد بعيد لانه يودي الى اعتبار
شيء وعدم اعتباره في حالة واحدة وحينئذ اي حين كون الاعتصام
غير باق على معناه فتامل حتى تطلع على حقيقة الحال وعلى انه قد لزم من
ذلك جواز كون الترشيح للمجاز المرسل وذلك لان الترشيح اذا كان مجازا
مرسلا والحال ان الاستعارة ترشيح الترشيح فقد حصل الترشيح للمجاز
المرسل ولا يخفى ان الترشيح المعرف بذكر الملايم المشبه به بعد شموله
اي حاصله انه ينبغي ابقاء الترشيح على حقيقته لانه اذا كان مجازا عن ملايم
المستعار له فهو التجريد اشبه وكيف وكان اخذه اي اخذ المصنف هذا
الشمول عن التفتازاني المستنبط لذلك من كلام الكشاف وبنى المصنف
هذه الفريدة على ذلك الشمول مما ذكره بدل من قوله من كلام صاحب
الكشاف ويجوز ان يكون بيانا لكلام صاحب الكشاف في كونها ما افقد
عن ارادة الموضوع له فخرج عنه الكناية المركبة على مجموع واعتصموا
بحبل الله لا على الحبل فقط والمراد به المركب الذي يكون مجوزه باعتبار
الاستعارة في بعض اجزايه نحو جاني اسد يرمي على الاحتمالين وهما
كون الترشيح باقيا على حقيقته وكونه غير باق عليها ليس في معرفة
الفن كالمستعير من الفن بل صار ما لكا للفن وذا ملكة فيه وكذا يصدق
على مجموع قولنا في رحمه الله اي في الجنة التي فيها الرحمة والمراد بها
المركب الذي يجوزه باعتبار المجاز المرسل في بعض مفرداته فلا تكرار في
المثالين او نقول انني فالمثالين لان الاول منهما مركبه تام والثاني
مركب ناقص لا يشمل ما يجوز في احد الفاظه مع ان التعريف يشمله فلا
يكون مانعا ولقايل ان يدفعه بملاحظة قيد الحيثية في التعريف اي
وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له من حيث هو مركب والشرطية
خبر لقوله المجاز المركب على قياس المجاز المفرد وهو مع الشرطية خبر لقوله

الفريدة

الفريدة السادسة والاحاجة الى العايد للاعتماد كما في ضمير الشان وقيل
خبر مبتدا قوله كما لمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالواو
لبيان تعريف المجاز المركب انه يسمى باسم اخر ولعله المجاز المرسل بان يكاد
يوهم انه يسمى تمثيلا الى اخره فيه انه في غاية البعد مع انه لا يسمى باسم
بل مما فات على القوم اي هذا القسم من المجاز المركب مما فات على القوم و
لم يتعرضوا له فكلمة بل للترقي من انتفاء التسمية الى انتفاء المسمى واعترض
عليهم الشارح هذا الاعتراض مرتبط بقوله مما فات على القوم فانه يفهم
منه ان القوم حصروا المجاز المركب في التمثيلية بان المجازات المركبة
كثيرة لا تنحصر في التمثيلية كالاخبار المستعملة في الانشاءات وبالعكس
والاخبار المستعملة في لوازم فوايد الخبر ونحن نقول في جواب الاعتراض
المحقق التفتازاني على القوم ولقايل ان يقول هذا الجواب مناف لما مر
انفا من ان الحاصل ان المجاز المركب يختص بالتمثيلية والخبر المستعمل
في الانشاء وبالعكس والخبر المستعمل في لازم فايدة الخبر فيمكن ان يجاب
عنه بانه بنى الكلام هناك على ما اختاره المصنف تبعا للتفتازاني ولما
هنا فقد بنى الكلام على ما ابداه السر في حصر القوم المجاز المركب في الاستعا
التمثيلية فان التجوز فيها اي في المركبات التي هي غير التمثيلية سار اليها
وعارضها فلم يلتفت الى ذلك التجوز الساري الى المركب والعارض
بسبب التجوز في اجزايه وكتفوا اي اعرضوا عن بيانه اي بيان التجوز الساري
الى المركب ببيان الى اخره اي ببيب انهم بينوا التجوز الذاتي في مفرده و
هيئة المركب الخبري الى اخره عطف على اسم ان في قوله فان التجوز فيها تبعية
ذلك التجوز الذي وقع في الجزء الصوري والحاصل ان التجوز فيما عدا التمثيلية
من المركبات بالعرض والتجوز بالاصالة انما هو في اجزايها الداخلة في المجاز
المفرد فلا يعد اللفظ مجازا مركبا للتجوز في جزء والا لكان مثل جاني اسد
برميء مجازا مركبا ولم يقل به احد في شيء من الاقسام اي القسمين المجاز
المفرد والمركب بناء على جواز اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فاما ان يتجوز

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)